دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية

دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات وأكاديمي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في محافظة اربيل

ID No. 453

(PP 165 - 190)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.1.11

زيتو عولا ابوبكر

قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

قسم المحاسبة-كلية العلوم الادارية والمالية/ جامعة نولج

rezan.azzat@su.edu.krd

ريزان صلاح الدين عزت

قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

قسم المحاسبة-كلية العلوم الادارية والمالية/ جامعة نولج

zaito.abubakr@su.edu.krd

شهله عبدالواحد حمد

قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

shahla.hamad@su.edu.krd

الاستلام: 2022/08/02

القـبول : 2022/08/31

النـــشر : 2023/02/25

ملخص

يهدف البحث الى عرض الإطار العام للتدقيق المشترك و موثوقية القوائم المالية، فضلاً عن دراسة وتحليل العلاقة والأثر بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية القوائم المالية، وإظهار التباين في العلاقة والأثر بين المتغيرين تبعاً للمسمى الوظيفي ولتحقيق هدف البحث تم توزيع استبانه على عينة بلغ عددها (82) فرداً من مراقبي الحسابات واساتذة الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المتواجدة في محافظة اربيل. وتم تحليل نتائجها بواسطة كل من البرنامج الاحصائي (SPSS) و البرنامج الاحصائي EasyFit. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها وجود (علاقة) و(تأثير) للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية. كما اثبتت النتائج وجود تباين في الآراء حول العلاقة بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية القوائم المالية مع عدم وجود تباين في أثر التدقيق المشترك على زيادة موثوقية القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي. وفي النهاية قدم البحث بعض التوصيات أهمها تشجيع جميع الشركات العاملة في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص لاسيما الشركات التي تتسم بكبر حجم أعمالها وتعدد وتعقيد عملياتها بضرورة تطبيق التدقيق المشترك في تدقيق قوائمها المالية لما لذلك من انعكاسات إيجابية على موثوقية القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المشترك، القوائم المالية، موثوقية القوائم المالية.

1.المقدمة:

تعد القوائم والتقارير المالية المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه المستخدمون في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة، ونظراً لأهمية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم فلقد أوجبت القوانين والأنظمة والتعليمات ضرورة أن تكون مدققة من قبل جهات خارجية محايدة وذات امكانية مهنية عالية لزيادة موثوقيتها وعدم الشك في مصداقيتها. ونتيجة لتدني ثقة المستخدمين بمعلومات القوائم والتقارير المالية في الآونة الاخيرة لعدة اسباب منها ظهور الازمات المالية وتعارض أصحاب المصالح في تقديم المعلومات وتوجيه اتهامات كثيرة الى مهنة التدقيق في هذا المجال باعتبارها الجهة المسؤولة عن أبداء الرأي حول المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فلقد أصبح من الضروري ان تدعو الجهات المختصة بالبحث عن آلية متقدمة لأداء عملية التدقيق الخارجي لإضفاء الثقة بمعلومات القوائم والتقارير المالية المدققة. ويعتبر التدقيق المشترك إحدى هذه الاليات التي ظهرت استجابةً لهذه الدعوات التي تركز على قيام شركتي (أو مكتبي) تدقيق أو أكثر بتدقيق المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركة واحدة لإبداء رأي فني محايد حول نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة المعنية من خلال تقرير واحد موقع من قبل ممثلي شركات (أو مكاتب) التدقيق المشاركة في عملية التدقيق وذلك لإعطاء مصداقية أكثر بالقوائم المالية وبالتالي تقليل الاتهامات والانتقادات الموجهة إليهم. وعلية فإن البحث يتناول دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال

دراسة العلاقة والأثر بين التدقيق المشترك وموثوقية في القوائم المالية التي يمكن أن تتحقق من خلال تحقيق خاصية التمثيل الصادق وقابلية المعلومات للتحقق.

2.1: مشكلة البحث:

تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي توفر لمستخدميها معلومات عن المركز المالي الحالي للشركة وقدرتــها الايرادية وما حققتها من تدفقات نقدية خلال الفترة او الفترات المالية السابقة، ونتيجة لزيادة الطلب على موثوقية هذه المعلومات بما يواكب التطورات الاقتصادية في البيئة المحيطة فلقد زاد اهتمام المهنيين والأكاديميين بالتدقيق المشترك مقارنة بالتدقيق الفردي لإبداء الرأي حول مدى موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، لذلك تتناول مشكلة هذا البحث مدى مساهمة التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية و عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس الأول:- هل توجد علاقة بين التدقيق المشترك و زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين هما:

- هل توجد علاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية ؟
- هل توجد علاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق؟

السؤال الرئيس الثاني:- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول العلاقة بين التدقيق المشترك و زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية **؟** ويتفرع من هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين هما:

- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية ؟
- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق ؟

السؤال الرئيس الثالث:- هل يؤثر التدقيق المشترك على زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين هما:

- هل يؤثر التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية ؟
- هل يؤثر التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق ؟

السؤال الرئيس الرابع:- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول أثر التدقيق المشترك على زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين هما:

- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول أثر التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية؟
- هل يوجد تباين في آراء المستجيبين حول أثر التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق ؟

3.1: أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في توجيه أنظار المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق في البيئة العراقية بشكل عام وبيئة اقليم كوردستان بشكل خاص إلى ضرورة تفعيل استخدام مدخل التدقيق المشترك في تدقيق حسابات الشركات والمصارف العاملة في العراق كأحد الآليات المهمة والتي بدورها تؤثر على زيادة موثوقية القوائم المالية.

4.1: أهداف البحث:

تتجسد الأهداف الرئيسية للبحث بالآتي:

- عرض الإطار العام للتدقيق المشترك و موثوقية القوائم المالية.
- دراسة وتحليل العلاقة والأثر بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية القوائم المالية.
- إظهار التباين في آراء المستجيبين (المبحوثين) حول العلاقة والأثر بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية القوائم المالية.

5.1: فرضيات البحث:

لغرض الوصول إلى حل مشكلة البحث يستند البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- توجد علاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.
- توجد علاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وزيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.
- يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية الرئيسة الثالثة: يؤثر التدقيق المشترك على زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- يؤثر التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.
- يؤثر التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية الرئيسة الرابعة: يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي .
- يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي.

6.1: منهج البحث:

تم الاعتماد على مدخلين لصياغة الفقرات المكونة للبحث وهما:

المدخل الأول: وهو المدخل الاستنباطي الذي تم اعتماده لصياغة فروض البحث والربط بين العوامل المؤثرة والمتأثرة فيه.

المدخل الثاني: وهو المدخل الاستقرائي وذلك من خلال تصميم استمارة استبانة خاصة لأغراض الدراسة والتي سيتم من خلال تحليل العبارات (الأسئلة) الواردة فيها للوصول إلى النتائج الخاصة بعينة البحث والتي يمكن تعميمها على المجتمع فيما بعد.

7.1: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من مراقبي الحسابات والأكاديميين المختصين من حملة الشهادات العليا في أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة في محافظة اربيل. أما عينة البحث فإنها تتكون من (82) فرداً من مراقبي الحسابات واساتذة الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المتواجدة في محافظة اربيل.

8.1: مصادر البيانات والمعلومات:

لإنجاز البحث فلقد تم الاعتماد على المصدرين الآتيين لجمع المعلومات:

المصدر الأول: المصدر الأولي: ممثلاً باستمارة الاستبانة التي تم تصميمها خصوصاً لغرض هذا البحث.

المصدر الثاني: المصدر الثانوي: متمثلاً بالأبحاث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب التي تناولت المتغيرات الأساسية في البحث.

9.1: أنموذج البحث:

يوضح الشكل (1) أنموذج البحث الذي يتكون من متغيرين كالآتي:

المتغير المستقل. التدقيق المشترك: هو تدقيق القوائم المالية لشركة معينة من قبل شركتي (أو مكتبي) تدقيق أو أكثر بحيث يتم التخطيط بينهما بشكل مشترك لإجراء عملية التدقيق وتدوين نتائجها في تقرير واحد مشترك موقع ومصدق من قبلهما.

المتغير التابع: موثوقية القوائم المالية: يقصد بها توافر المعلومات في القوائم المالية بقدر كاف من الموضوعية تجعل من مستخدمي هذه القوائم قادرين على الثقة بها واعتمادها كأساس لترشيد القرارات المختلفة. وحتى تكون المعلومات ذات موثوقية يجب ان تتمتع بالتمثيل الصادق وقابليتها للتحقق.

الشكل (1)

أنموذج متغيرات البحث

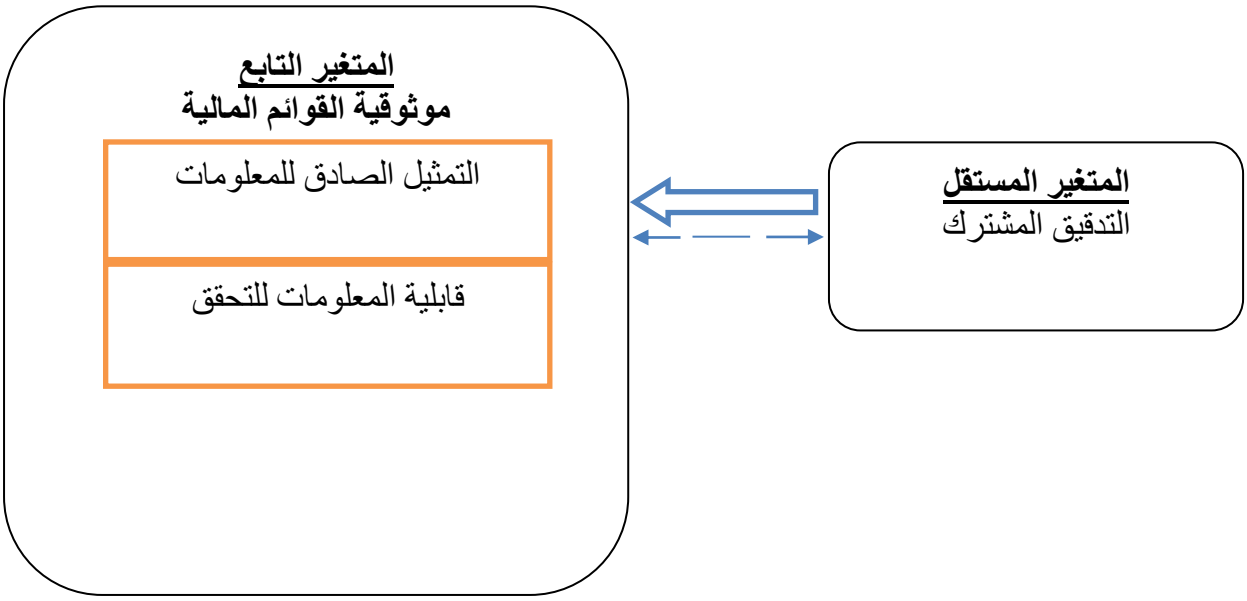

2. الإطار النظري لموضوع البحث:

1.2: التدقيق المشترك:

1.1.2: مفهوم التدقيق المشترك:

ظهر التدقيق المشترك نتيجة الانتقادات التي تم توجيهها لمهنة التدقيق والازمات المالية التي تواجهها مكاتب تدقيق الحسابات .والتي كان له دور كبير على الانشطة والهيئات التنظيمية الا ان الانهيارات والانتكاسات التي تعرضت لها كبرى الشركات ومكاتب التدقيق في الازمة المالية الاخيرة في عام 2008 ونتائجها وما تبعها من الاتهامات لمهنة التدقيق بانها كانت العامل الاساسي التي وقع عليها العبء لحدوث هذه الازمة. وهو ما أدى الى الحاجة الملحة لحل هذه المعضلة وذلك عن طريق البحث والدراسة بشكل مهني واكاديمي لزيادة الاهتمام بمدخل آخر كآلية لاستعادة الثقة في مهنة التدقيق وهذا المدخل هو التدقيق المشترك الذي يتم تنفيذه من خلال اثنين أو أكثر من جهة تدقيقية محايدة للقيام بعملية تدقيق القوائم المالية لشركة معينة وإصدار تقرير واحد حول نتائجها، وأول تجربة للعمل بتطبيق هذا النوع من التدقيق كانت في فرنسا في عام 1984 حيث طبقت على الشركات المساهمة التي تنشر قوائم مالية موحدة، كما اقترحت المفوضية الاوروبية استخدام عمليات التدقيق المشترك لتحسين جودة التدقيق وتقليل التركيز السوقي لخدمات التدقيق في ورقتها الخضراء التي نشرت عام 2010، وفي نفس الإتجاه اقترحت الهيئات التنظيمية في كل من الهند والصين وبريطانيا مبادرات مماثلة وذلك لاكتساب ثقة العملاء ولتحقيق المصداقية والاستقلالية في عمل التدقيق. (يوسف،2015: 13) (Porter et.al, 2014: 827) وفي جمهورية العراق أصدر البنك المركزي العراقي قراره ذي الرقم 9/م/167 والمؤرخ في 28-4-2016 بإلزامية التدقيق المشترك على المصارف العراقية الخاصة وذلك ابتداءً من الحسابات الختامية للسنة المالية 2016 ، ويعزو البنك قراره هذا إلى الظروف التي تمر بها العديد من المصارف الخاصة والاختناقات والاخفاقات التي تعرضت لها مما يتطلب رفع مستوى أداء التدقيق الخارجي وبشكل فاعل. (النعيمي، 2020: 522)

عليه تتم إجراءات التدقيق المشترك عن طريق تخصيص وتوزيع مهام عملية التدقيق، إذ بموجبه يحق لكل مراقب حسابات الاطلاع على اعمال واستنتاجات المراقب الآخر، وفي نهاية العملية يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً، وإذا وجد اختلاف فيما بينهما يجب أن يشير في التقرير الى أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما، وبمجرد اصدار ذلك التقرير يكون جميع مراقبي الحسابات مسئولين بالتضامن عن مدى دقة هذا التقرير. (لاشين، 2018: 20)

كما تتم عملية التدقيق المشترك إما بصورة الزامية وتعني اجبار الشركة بتدقيق قوائمها المالية من قبل اثنين او اكثر من مراقبي الحسابات. أو بصورة إختيارية أي أن للشركة حرية اختيار التدقيق المشترك، وتسمح القوانين النافذة بإمكانية اعتماد الشركات على التدقيق المشترك لاسيما الشركات المساهمة، ويكون الهدف هو دعم الثقة بالقوائم والتقارير المالية والتغلب على مشكلة الشركات التي تتسم بكبر واتساع اعمالها وكثرة فروعها. (محمد، 2018: 874-875)

مما تقدم يمكن تعريف التدقيق المشترك بانه عملية ناجمة عن قيام اثنين من شركات أو مكاتب التدقيق المستقلة باعمال التدقيق لشركة معينة، والتي يتم من خلالها تقسيم مهام التدقيق فيما بينهما ،كما يتم استعراض ومراقبة كل مكتب لأعمال المكتب الآخر واصدار تقرير واحد موقع عليه من قبل كلاهما. (الوكيل، 2020: 13)

كما يعرفه آخرون "بانه احد مداخل تدقيق القوائم المالية لشركة معينة من خلال شركتي أو مكتبي تدقيق ،ويكون هناك تنسيق بين كلا الطرفين فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق واصدار تقرير تدقيق واحد موقع من قبل كلا مكتبي التدقيق (Abduollahiebli,2018: 13).

يعرف كذلك بأنه قيام شركة معينة بتعيين اثنين من مكاتب التدقيق المنفصلة للتعبير عن رأي مشترك في قوائمها المالية. (النعيمي، 2020: 518)

مما تقدم يمكن تعريف التدقيق المشترك بأنه اجراء يقوم به شركتي (أو مكتبي) تدقيق أو أكثر بتدقيق القوائم المالية لشركة معينة بناءً على برنامج وأتعاب متفق عليهما مسبقاً لإبداء رأي فني محايد حول نتيجة النشاط والمركز المالي وتدوين النتائج النهائية في تقرير واحد موثق من قبل ممثلي شركات أو مكاتب التدقيق المشتركة بحيث تكون المسؤولية مشتركة فيما بينهما.

ومما سبق من مفهوم التدقيق المشترك يستنتج الباحثون مايلي:

- هناك الية مشتركة متفق عليها من قبل الباحثون حول مفهوم التدقيق المشترك، ويتم ذلك عن طريق اختيار مكتبين (شركتين) أو أكثر من مكاتب أو شركات التدقيق المستقليين سواء بصورة الزامية او اختيارية وذلك لفحص وتدقيق القوائم المالية لشركة محددة وبشكل يؤمن عملية التخطيط والتنفيذ والمراجعة بشكل مشترك.
- يسمح التدقيق المشترك بتوحيد الفكر والاسهام والانسجام المهني وتبادل الآراء بين المدققين المكلفين بعملية التدقيق بغرض ضمان جودة التدقيق. واصدار تقرير مشترك موقع من قبل مكتبين (شركتين) أو اكثر وذلك بوجود مسؤولية واتفاق مشترك في عملية التدقيق.
- في حالة عدم اكتشاف اية هفوات أو اخطاء مادية والتقرير عنها من قبل الشركات أو المكاتب القائمة بعملية التدقيق فإن المسؤولية تعد مسؤولية تضامنية فيما بينهم، فضلاً عن مسؤولية تضامنية تجاه جميع المعلومات التي يتضمنها التقرير النهائي للتدقيق المشترك.
- يجب ان يكون التدقيق المشترك بصورة الزامية لاسيما للشركات التي تتمتع بإتساع اعمالها وتعدد فروعها.
- بالرغم من إلزامية تطبيق التدقيق المشترك على العديد من الشركات في بعض الدول ومنها جمهورية العراق على المصارف العراقية الخاصة وذلك ابتداءً من الحسابات الختامية للسنة المالية 2016 ، إلا انه لايوجد معيار تدقيقي خاص للتدقيق المشترك في العراق ينظم اعمال المدققين فيما يخص توزيع المهام وتقسيم العمل فيما بينهم اثناء قيامهم بتدقيق القوائم المالية.

2.1.2: اهداف التدقيق المشترك:

يمكن تلخيص اهداف التدقيق المشترك في النقاط التالية: (طروش ورمضان، 2021: 9)

1-دعم استقلالية المدقق (المراقب)، إذ ان رأي اثنين أو أكثر من المراقبين حول عدالة القوائم المالية أفضل من رأي مراقب واحد للعمل على زيادة قدرة المدققين على مواجهة ضغوطات ادارة الشركة محل التدقيق.

2-تطوير خبرات المدققين من خلال تأسيس علاقات مهنية متينة أثناء عملية التدقيق والاستفادة من تنوع خبرات المدققين واستخدام نقاط القوة لديهم.

3-تقديم تقرير واحد مشترك لإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية يحمل توقيع المشاركين الذي يحملهم المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن نتائج عملية التدقيق.

4-الحد من تركز سوق التدقيق لاسيما في حالة تطبيق اقتراح المفوضية الاوربية الذي يركز على الاستعانة بمكتب او شركة من مكاتب او شركات التدقيق المحلية خلال عملية التدقيق المشتركة. (ابراهيم، 2018: 51-52)

5-المساهمة في تعزيز دقة ادلة التدقيق ودقة تقرير مدقق (مراقب) الحسابات من خلال زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية. (متولي، 2013: 415)

6-زيادة موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

7-تقليل مخاطر التدقيق الى اقل حد من المخاطرة. (نشوان، 2017: 575)

ويستنتج الباحثون اهداف اخرى للتدقيق المشترك منها:

- ان مشاركة اثنين او اكثر من مكاتب او شركات التدقيق في تدقيق القوائم المالية وتوزيع المهام الموكلة لكل مدقق في عملية التدقيق يؤدي الى بذل المزيد من العناية المهنية من قبل المدققين لضمان تحقيق هدف جودة التدقيق.
- ان استقلالية المدقق في التدقيق المشترك وإبداء رأيين أو أكثر من قبل مكاتب او شركات التدقيق حول عدالة القوائم المالية ومن خلال مدققين ذوي خبرات متنوعة يحقق هدف آخر من اهداف هذا النوع من التدقيق الا وهو تقليل فجوة التوقعات من خلال زيادة قدرة المدققين على الحد من ضغوطات ادارة الشركة محل التدقيق وتوزيع المهام الموكلة بشكل متوازن فضلاً عن المسؤوليات المشتركة التي تكون على عاتقهم لتحقيق نتائج العملية التدقيقية.

3.1.2: أهمية التدقيق المشترك:

تكمن أهمية التدقيق المشترك في الآتي: (محمد، 2021: 22-23)

1-يعتبر التدقيق المشترك وسيلة تعمل على زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق للكشف عن الأخطاء والغش في القوائم المالية.

2-يعتبر التدقيق المشترك مدخل عملي لتحسين جودة التدقيق لزيادة قدرته على الحد من مخاطر التدقيق التي قد تنشأ في حالة اتباع التدقيق التقليدي (الفردي).

3-يحقق التدقيق المشترك ميزتان الأولى يوفر تحقيق متبادل لجهود كل مدقق ، كما أنه يعضد من استقلالية المدقق مما يؤدي الى تحسين جودة التدقيق ككل.

4-يساعد التدقيق المشترك في زيادة التخصص المهني لمدقق (مراقب) الحسابات بغرض اداء عملية التدقيق بشكل أكثر فاعلية.

5-يخفض التدقيق المشترك من خطر التواطؤ بين ادارة الشركات (العميل) والمدقق بسبب مشاركة ثلاثة اطراف فأكثر في العملية التدقيقية بدلاً من وجود طرفين في العملية. (عبدالرحمن، 2019: 30)

6-زيادة التأكيد حول ما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف المادي إما بسبب التضليل او الخطأ ويكون هذا اكثر فاعلية في التدقيق المشترك مقارنة بالتدقيق الفردي.

7-تطبيق افضل الإجراءات مع الاستعانة بتنويع الخبرات في الاعتماد على معايير التدقيق التي تتسم بالتطبيق المقبول. (لاشين، 2018: 23)

يستنتج مما سبق ان الأهمية الرئيسة للتدقيق المشترك تكمن في زيادة ثقة المستخدمين بالقوائم المالية حيث إن اهمية: كشف الأخطاء والغش، الحد من مخاطر، استقلالية المدقق، زيادة التخصص المهني لمدقق الحسابات، تخفيض خطر التواطؤ بين العميل والمدقق والتأكيد على الحد من التحريف المادي كل هذه الامور تعزيز ثقة المستخدمين بالقوائم المالية.

2.2: موثوقية القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية نتاجاً للفكر المحاسبي الذي تم التوصل اليه من خلال الحاجة الماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، بإعتبار أن وظيفتها الرئيسة هي تزويد المستثمرين والمقرضين وأصحاب العلاقة الآخرين بالمعلومات المالية من أجل ترشيد عملية إتخاذ القرارات الخاصة بهم. (الجعارات، 2008: 93) وتشكل القوائم المالية الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وتعرف بأنها تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في الشركة خلال الفترة المالية وتعطي لمستخدمي القوائم المالية معلومات عن المركز المالي الحالي للمنشأة وقدرتـها الايرادية وما حققتها من التدفقات النقدية خلال الفترة او الفترات المالية السابقة. (ابوبكر، 2005: 5) وتعرف كذلك بانها وثائق رسمية معدة على وفق تنظيم معين بحيث تعرض نتيجة النشاط والمركز المالي والتدفقات النقدية لشركة معينة خلال فترة زمنية محددة، (سنة عادة).(مشجل والغريباوي، 2020: 660) ويمكن تعريف القوائم المالية استناداً الى متغيري البحث بأنها تلك القوائم الختامية الموثقة من قبل أكثر من جهة فنية محايدة لتعزيز ثقة المستخدمين حول تقييم اداء الشركة منها الارباح والمركز المالي والتدفقات النقدية وغيرها خلال فترة زمنية معينة. وحتى تكون معلومات القوائم المالية ذات معنى ويمكن الاعتماد عليها لدى الاطراف المستفيدة منها يجب ان تتمتع بالموثوقية التي نصت عليها المعايير الدولية. (Alesaa et. al, 2020: 327)

يمكن النظر الى الموثوقية من حيث الاستخدام العام من خلال منظورين، الاول عندما نقول ان القياس موثوق بـه فـإن هذا يدل على ان القياس يمكن ان يعتمد عليه في انجاز العمل الذي من اجله استخدم، والثاني ان القياس موثوق به اذا كان يمثل وصفا كميا صحيحا لموقف او لحدث او شيء فعلي (حقيقي) يمثله القياس. وفي الادب المحاسبي يفضل ان يطلق على الرأي الاول بالملائمة، والرأي الثاني هو الرأي المفضل لمصطلح الموثوقية لاسيما عند مجلس المعايير المحاسـبة الماليـة. (داغـر، 2008: 158) وهناك من يرى ان الموثوقية تعتمد على درجة الصدق في التمثيل لحدث ما. أما مجلـس المعـايير المحاسـبية الامريكيـة يبـين بـأن

الموثوقية تتم من خلال الثقة بالقياس والتي ترتبط بمدى الصدق في القياس في تمثيل ما يرى أنه يمثله، إذ تمثل الموثوقية تمتع معلومات القوائم المالية بقدر من الموضوعية كي يجعل متخذ القرار يثق بها ويعتمد عليها كمصدر للقرار. (البلداوي وعبدالرحمن، 2015: 195-196) ويرى آخرون بأن الموثوقية في المفهوم المحاسبي تعني ان نوعية المعلومات المالية التي افصح عنها في القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد القرارات من قبل اصحاب المصالح. (الجبوري، 2017: 85) ويعرف (IASC) الموثوقية بأنها تلك المعلومات التي تخلو من الاخطاء المادية او التحيز كي يتم الاعتماد عليها من قبل المستخدمين بإعتبارها تمثل بصدق تعبيراً عما نعنيه أو نتوقع ان تعنيه بدرجة معقولة. (داغر، 2008: 159) وتعرف الموثوقية ايضاً بأنها مدى توفر الثقة لدى الاطراف المستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية المعدة من قبل الشركات في سبيل اتخاذ القرارات الاستثمارية. ودرجة الثقة في المعلومات المحاسبية يدل على صحة هذه المعلومات ومدى استخدامها في قرار معين لتحقيق الاهداف المرجوة منها. (مشتهي وآخرون، 2011: 3)

والموثوقية تنبع من مدى توفر خاصيتي التمثيل الصادق والقابلية للتحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وفقاً للفقرة QC4 للإطار المفاهيمي في العمل المشترك بين IASB و FASB في عام 2010. (ابوبكر وآخرون، 2017: 359-360)

وفيما يلي عرضاً لهاذين الخاصيتين:

1.2.2: التمثيل الصادق:

تعد من احدى الخصائص الاساسية والمهمة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبموجبها يجب أن توثق القوائم المالية كل الأحداث والمعاملات بعناية وبدقة، اي يجب ان تقدم جميع المعلومات المدرجة في القوائم المالية بأمانة ومصداقية. (AL-Dmour et. al, 2018: 7)، ولكي تكون معلومات القوائم المالية مفيدة لاتخاذ القرارات وموثوقة بها يجب ان تكون ممثلة بأمانة للأحداث الإقتصادية والعمليات التي يزعم انها تمثلها او من المتوقع ان تمثلها. (نعمة وجحيل، 2020: 186) ويرى البعض ان التمثيل الصادق يمثل الحدث الفعلي او واقع الحال الموجود، ففي الكثير من الاحيان يجب ان تكون عرض المعلومات والابلاغ عنها يعكس الجانب الاقتصادي بدلاً من الجانب القانوني. (سالم، 2021: 280)

ويعد التمثيل الصادق العنصر الاكثر اهمية الذي يتعلق بموضوع التطابق أو التماثل بين القياس او وصف ما، والحدث او الشيء الاقتصادي الذي يدعى للقياس او الوصف على ان يمثله. والتمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد الابلاغ عنها. (العرش وآخرون، 2021: 10) وتتحقق خاصية التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ-الاكتمال: يعني الاكتمال ان تعبر معلومات القوائم المالية عن جميع المعلومات اللازمة لفهم المستخدمين لتلك المعلومات. (نعمة وجحيل، 2020: 186) كما يجب ان تتضمن الوصف الكامل للظاهرة المعينة، مثلاً يجب ان يتضمن الوصف الكامل للاصول (الموجودات) من حيث الطبيعة، العدد، الكلفة التاريخية والمعدلة، والقيمة العادلة. (Liana, 2012: 126)

ب-الحيادية: يجب ان تكون المعلومات المحاسبية المقدمة بواسطة القوائم المالية الى متخذي القرارات محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة الا اذا كانت طريقة اختيار او عرض المعلومات تؤثر في صنع القرار او الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً. (ابوبكر، 2005: 39) وتعرف الحيادية بعدم التحييز في اختيار وعرض المعلومات في القوائم المالية. (Mara & Walker, 2015: 640)

ج-الخلو من الاخطاء: اي يجب ان تتسم المعلومات بالدقة في عرضها وخلوها من الاخطاء الجوهرية في وصف الظاهرة الاقتصادية بحيث يمكن ان يؤثر على صنع القرار. (سلمان ومحمد، 2018: 551)

2.2.2: القابلية للتحقق:

تعد من الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ويعني هذا المفهوم وجود اتفاق او بصورة ادق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي اللذين يستخدمون نفس طرائق القياس فانهم يتوصلون الى النتائج نفسها، فإذا وصلت اطراف خارجية (محاسبون اخرون او مدققون مستقلون) الى نتائج مختلفة فهذا دليل على ان معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها فهي لاتتمتع بالموثوقية (حلوة حنان،2003: 198)

وتكون معلومات القوائم المالية مفيدة وموثوقة اذا امكن التحقق منها بسهولة من قبل المستخدمين، فعلى سبيل المثال إذا تم التحقق من المبالغ الموجودة في الصندوق يتم التحقق من هذه المعلومة من خلال العد المباشر لها، وتؤثر خاصية القابلية للتحقق على الربط بين الكلفة والمنفعة للمعلومات. (سالم ، 2021: 280)

3.2: دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية:

يمكن توضيح الدور الذي يلعبه التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية من قبل الباحثون من خلال النقطتين الآتيتين:

أ- دور التدقيق المشترك في تحقيق التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية:

ان تطبيق التدقيق المشترك من خلال اشتراك شركتين او مكتبين فأكثر في اجراء عملية تدقيق القوائم المالية لشركة معينة يساعد على التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية المدققة بحيث تعزز من موثوقية هذه القوائم نظراً لتوفيرها معلومات ذات جودة عالية تتسم بتوفير معلومات متكاملة وضرورية في القوائم المذكورة من خلال تقليل حالات الغموض وعدم التأكد فيها، فضلاً عن الوصف الكامل للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم وذلك لتمثيل المعلومات تمثيلاً صادقاً. كما يساعد تطبيق هذا النوع من التدقيق على توفر الحيادية في القياس المحاسبي والابتعاد عن الغايات الادارية واحكامها الذاتية لتقديم وعرض معلومات القوائم المالية بشكل متوازن لأصحاب المصالح وتعزز من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية بخلوها من الاخطاء المحاسبية وتمثيل الاحداث الاقتصادية بصدق والحد من تقديم معلومات وهمية في القوائم المالية.

ب-دور التدقيق المشترك في تعزيز قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق:

ان ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تعزز من درجة الثقة بالمعلومات الواردة فيها بحيث تساهم في الحد من تواطؤ مراقبي الحسابات مع عملائهم في التلاعب بمعلومات القوائم المالية وبالتالي عدم تمثيل معلومات صادقة قابلة للتحقق من قبل جهات اخرى، كما يؤدي تطبيق هذا النوع من التدقيق على التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مالية. فضلاً عن ذلك فإن فحص معلومات القوائم المالية المرحلية من خلال التدقيق المشترك يمكن التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مرحلية وبالتالي القوائم المالية السنوية. كما يساعد التدقيق المشترك على توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة لسهولة التحقق من مصداقيتها، اضافةً الى ماذكر فإن الالتزام بالتخصص القطاعي لمراقب الحسابات في عملية التدقيق المشترك يساعد على الدقة والوضوح في عرض معلومات القوائم بحيث تكون قابلة للتحقق وبالتالي تعزز من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية المنشورة لدى الشركات.

3. تحليل وتفسير نتائج الإستبانة:

لغرض استكمال الجانب العملي من البحث تم تصميم استمارة استبانة والتي تم عرضها في الملحق (1)، وذلك بهدف جمع البيانات ولغرض التحقق من صدقها تم عرضها على مجموعة من المختصين من أساتذة الجامعات كما هو مبين في الملحق (2)، ووزعت إستمارة الإستبانة على عينة عشوائية تتألف من (90) فرداً من مراقبي الحسابات والاساتذة في عدد من الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المتواجدة في محافظة اربيل كما في الملحق (3)، منها (82) إستمارة صالحة للتحليل والتي تم تفريغها وتحليلها من خلال كل من البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit بالإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وكانت المعالجة على النحو التالي:

1.3: الإحصاء الوصفي للخصائص الشخصية:

تمَ وصف الخصائص الشخصية للعينة التي تناولتها الإستبانة من خلال تحديد العدد، النسب لبعض المعلومات الشخصية للمبحوثين والتي تضمنت الوظيفة التي تعمل بها، التأهيل العلمي، وعدد سنوات الخبرة وهي ملخصة في الجدول (1):

الجدول (1): الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين

الوظيفة التي تعمل بها			
مراقب حسابات		أكاديمي	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
38	46.3	44	53.7
التأهيل العلمي			
دبلوم عال في المحاسبة القانونية	ماجستير		دكتوراه

العدد		النسبة	العدد		النسبة	العدد		النسبة	العدد		النسبة
40		48.8	18		22.0	24		29.3			
عدد سنوات الخبرة											
1-5			6-10			11-15			16-20		أكثر من 21 سنة
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
10	12.2	10	12.2	20	24.4	22	26.8	20	24.4		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

هذا يعني أن نسبة المبحوثين حسب الوظيفة التي تعمل بها كانت 46.3% لمراقب حسابات مقابل 53.7% لأكاديمي. وحسب التأهيل العلمي كانت 48.8% لفئة (دبلوم عال في المحاسبة القانونية) بينما كانت 22% لفئة (ماجستير) في حين كانت 29.3% لفئة (دكتوراه). وأخيراً لعدد سنوات الخبرة في العمل كانت 12.2% لفئة (1-5) سنة و(6-10) سنة، نسبة 24.4% لفئة (11-15) سنة، نسبة 26.8% لفئة (16-20) سنة و بنسبة 24.4% لفئة (أكثر من 21 سنة). ويتضح من ذلك ان جميع المستجيبين من اصحاب الشهادات العليا في اختصاص المحاسبة في الجانب الأكاديمي والمهني وهذا يدل على إن عينة البحث لديهم التأهيل العلمي المناسب ويعطي مصداقية أكبر للفهم والإجابة عن عبارات الإستبانة بصدق. كما يتضح انه لم يتم توزيع استمارة الاستبانة على الاشخاص الذين لديهم خدمة وظيفية اقل من سنة والسبب يرجع الى قلة خبرتهم العلمية والعملية حول موضوع البحث اضافة الى ذلك فإن الاشخاص الذين لديهم خبرة أكثر من احدى عشر سنة هم الاغلبية وبالتالي يمكن الاعتماد على الاجابات التي تم الحصول عليها.

2.3: الإحصاء الوصفي لفقرات الإستبانة:

تضمنت الإستبانة متغيران احدهما مستقل والآخر تابع يضم بعدان تم قياسها ووصفها كما يأتي:

المتغير المستقل: التدقيق المشترك: تضمن المتغير (7) فقرات لخصت في الجدول (2):

الجدول(2): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل

ت	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الإنحراف المعياري
1	يؤدي التدقيق المشترك الى زيادة وتنمية الامكانية المهنية للمدقق الخارجي مقارنة بالتدقيق الفردي من خلال تنويع وتبادل المعلومات والخبرات بين القائمين بعملية التدقيق	4.4146	88.29	.70187
3	الامكانية المهنية وزيادة خبرات المدقق في التدقيق المشترك يساعد على بذل العناية المهنية في تحديد الاخطاء والتحريفات مقارنة بالتدقيق الفردي	4.4146	88.29	.62758
7	يؤثر التخصص القطاعي للمدقق في التدقيق المشترك على جودة عملية التدقيق	4.2927	85.85	.63805
4	يساعد التدقيق المشترك على الدقة في اختيار ادلة اثبات قوية لتحقيق جودة عملية التدقيق	4.2927	85.85	.59810
2	يساعد التدقيق المشترك على التخطيط والتنسيق اللازم بين المدققين لإجراء عملية تدقيق القوائم المالية بكفاءة وفاعلية عالية مقارنة بالتدقيق الفردي	4.2927	85.85	.67564
6	يساعد التدقيق المشترك في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي لتحسين جودة العملية التدقيقية	4.1220	82.44	.74354
5	التدقيق المشترك يقلل من الخلافات مع ادارات الشركات بشأن ابداء الرأي حول القوائم المالية	3.9756	79.51	.87455
	المعدل	4.2578	85.15	0.6942

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يبيّن الجدول (2) أن المتوسط العام للمتغير المستقل بلغ (4.2578) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.2578) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع درجة إتفاق بلغت 85.15% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.6942) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير المستقل. حصل السؤال الأول " يؤدي التدقيق المشترك الى زيادة وتنمية الامكانية المهنية للمدقق مقارنة بالتدقيق الفردي من خلال تنويع وتبادل المعلومات والخبرات بين القائمين بعملية التدقيق" والسؤال الثالث "الامكانية المهنية وزيادة خبرات المدقق في التدقيق المشترك يساعد على بذل العناية المهنية في تحديد الاخطاء والتحريفات مقارنة بالتدقيق الفردي" على أكبر متوسط بلغ (4.4146) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.4146) مع درجة إتفاق بلغت 88.29% وإنحراف معياري بلغ (0.70187) و(0.62758) على التوالي، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ودرجات إتفاق أقل ولكنها أكبر من المتوسط الإفتراضي (3).

المتغير التابع: موثوقية القوائم المالية: تضمن المتغير (14) فقرة تفرع منها بعدان الأول يمثل "التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية" المتضمن (7) فقرات بينما يمثل البعد الثاني "قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق" المتضمن (7) فقرات أيضاً لخصت في الجدول (3):

الجدول(3): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير التابع

ت	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الإنحراف المعياري
	التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية			
5	ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تساعد على توفير معلومات القوائم المالية بصورة محايدة	4.5122	90.24	.63331
4	يساعد التدقيق المشترك على تحديد مدى توفر الحيادية في القياس المحاسبي والابتعاد عن الغايات الادارية واحكامها	4.4634	89.27	.63236
7	تكوين رأي مجموعة من المدققين الخارجيين لشركات (مكاتب) تدقيق مختلفة وتدوينها في تقرير واحد يساعد على الحد من تقديم معلومات وهمية في القوائم المالية	4.3902	87.80	.58280
6	ان الاعتماد على التدقيق المشترك في تدقيق معلومات القوائم المالية تعزز من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية بخلوها من الاخطاء المحاسبية وتمثيل الاحداث الاقتصادية بصدق	4.3659	87.32	.65757
2	يساعد التدقيق المشترك على الوصف الكامل للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وذلك لتمثيل معلومات هذه القوائم تمثيلاً صادقاً	4.3415	86.83	.72384
1	يساعد التدقيق المشترك على توفير معلومات متكاملة وضرورية في القوائم المالية من خلال تقليل حالات الغموض وعدم التأكد في هذه القوائم	4.3415	86.83	.72384
3	يساعد التدقيق المشترك على تقديم وعرض معلومات القوائم المالية بشكل متوازن لأصحاب المصالح	4.3171	86.34	.71799
	المعدل	4.3903	87.80	0.6674

قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق				
7	يساعد التخصص القطاعي للمدقق في التدقيق المشترك على تحقيق خاصية القابلية للتحقق	4.4878	89.76	.63331
6	يساعد التدقيق المشترك على توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة لسهولة التحقق من مصداقيتها	4.4878	89.76	.54984
5	ان فحص معلومات القوائم المالية المرحلية من خلال التدقيق المشترك يمكن التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مرحلية وبالتالي القوائم المالية السنوية	4.3659	87.32	.65757
4	يساعد التدقيق المشترك على التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مالية	4.3415	86.83	.75718
1	ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تعزز من درجة الثقة بالمعلومات الواردة فيها بحيث تساهم في تحسين خاصية القابلية للتحقق	4.2927	85.85	.71125
3	يساعد التدقيق المشترك على التزام الشركات المدققة بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية لتعزيز قابلية معلومات القوائم المالية للتحقق	4.2439	84.88	.76273
2	يساعد التدقيق المشترك على الحد من تواطؤ مراقبي الحسابات مع عملائهم في التلاعب بمعلومات القوائم المالية وبالتالي عدم تمثيل معلومات صادقة قابلة للتحقق من قبل جهات اخرى	4.2439	84.88	.79444
	المعدل	4.3519	87.04	0.6952
	المعدل العام	4.3711	87.42	0.6813

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يبيّن الجدول (3) أن المعدل العام للمتغير التابع بلغ (4.3711) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.3711) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع درجة إتفاق بلغت 87.42% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.6813) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع. بينما بلغ متوسط البعد الأول (4.3909) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.3909) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع درجة إتفاق بلغت 87.8% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.6674) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس البعد الأول. في حين كان متوسط البعد الثاني (4.3519) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.3519) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع درجة إتفاق بلغت 87.04% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.6952) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس البعد الثاني للمتغير التابع "موثوقية القوائم المالية"، حصل السؤال الخامس من البعد الأول "ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تساعد على توفير معلومات القوائم المالية بصورة محايدة" على أكبر متوسط بلغ (4.5122) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.5122) مع درجة إتفاق بلغت 90.24% وإنحراف معياري بلغ (0.63331)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ودرجات إتفاق أقل ولكنها أكبر من المتوسط الإفتراضي (3).

3.3: إختبار الثبات الداخلي للإستبانة (الإتساق):

في هذه الجزئية تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). والجدول الآتي يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

الجدول (4): إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

فقرات الإستمارة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
التدقيق المشترك	0.739	7
موثوقية القوائم المالية	0.849	14
التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية	0.736	7
قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق	0.729	7
جميع فقرات الإستمارة	0.897	21

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الإستمارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات لإنها أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لأسئلة متغيرات الإستبانة وفقرات الإستبانة بشكل عام.

4.3: إختبار التوزيع الطبيعي:

يمكن معرفة توزيع محاور وأبعاد الإستبانة لها التوزيع الطبيعي من عدمه بالإعتماد على الإختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) وإختبار χ^2 التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: متوسطات مؤشرات الإستبانة لها توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: متوسطات مؤشرات الإستبانة ليس لها توزيع طبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية 5% وتلخيص أهم نتائج الإختبارين من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): إختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات مؤشرات الإستبانة

المؤشرات	K. S.			Chi-Squared		
	الإحصاءة	قيمة-**p**	القيمة الجدولية	الإحصاءة	قيمة-**p**	القيمة الجدولية
المتغير المستقل	0.2117	0.0011	0.1478	14.021	0.0155	11.070
المتغير التابع	0.1722	0.0135	0.1478	15.684	0.0156	12.592
البعد الأول	0.1454	0.0563	0.1478	29.659	0.0000	12.592
البعد الثاني	0.1574	0.0306	0.1478	34.497	0.0000	12.592

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

إختبار (K.S.) في الجدول (5) يبين أن البعد الأول فقط للمتغير التابع له توزيع طبيعي لأن قيمة إحصاءة الإختبار الخاصة به تساوي (0.1454) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.1478) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.0563) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% في حين كانت بقية المتغيرات لا تتوزع طبيعياً إعتماداً على الإختبارين.

5.3: إختبار فرضيات البحث:

سيتم هنا إختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الاولى:

فرضية العدم: لا توجد علاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.
الفرضية البديلة: توجد علاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

سيتم هنا تقدير وإختبار معامل الإرتباط الخطي البسيط بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (6): تحليل العلاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية

معامل الإرتباط	التدقيق المشترك	قيمة-p
موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية	0.830	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (6) وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 83% وهو معنوي لإن قيمةp- تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%، لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: لا توجد علاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.
الفرضية البديلة: توجد علاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

سيتم هنا تقدير وإختبار معامل الإرتباط الخطي البسيط بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.، ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (7): تحليل العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية

معامل الإرتباط	التدقيق المشترك	قيمة-p
التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.	0.936	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (7) وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 93.6% وهو معنوي لإن قيمةp- تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%، لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق المعلومات الواردة في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: لا توجد علاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.
الفرضية البديلة: توجد علاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

سيتم هنا تقدير وإختبار معامل الإرتباط الخطي البسيط بين التدقيق المشترك قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق، ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (8): تحليل العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق

معامل الإرتباط	التدقيق المشترك	قيمة-p
قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق	0.941	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (8) وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 94.1% وهو معنوي لإن قيمةp- تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%، لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية الرئيسة الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

تم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير العلاقة لكل وظيفة (مراقب حسابات، وأكاديمي أي عضو هيئة تدريسية) على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته والنتائج ملخصه في الجدول (9):

الجدول (9): إختبار تباين العلاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة

الوظيفة	R		قيمة-p
(مراقب حسابات)	0.662		0.000
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	0.895		0.000
إختبار فرق الإرتباط	قيمة-z	-2.825	0.005

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (9) وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 66.2% لمراقبي الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 89.5% للأكاديميين. إختبار فرق الإرتباط بين الأكاديمين ومراقبي الحسابات هو معنوي لأن قيمة-z المحسوبة المطلقة تساوي (2.825) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك مع موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة.

تفرعت من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

تم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير العلاقة لكل وظيفة (مراقب حسابات، وأكاديمي أي عضو هيئة تدريسية) على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته والنتائج ملخصه في الجدول (10):

الجدول (10): إختبار تباين العلاقة بين التدقيق المشترك والتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية

الوظيفة	R		قيمة-p
(مراقب حسابات)	0.671		0.000
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	0.898		0.000
إختبار فرق الإرتباط	قيمة-z	-2.821	0.005

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (10) وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 67.1% لمراقب الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 89.8% للأكاديميين. إختبار فرق الإرتباط بين الأكاديمين ومراقبي الحسابات هو معنوي لأن قيمة-z المحسوبة المطلقة تساوي (2.821) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك مع التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي .

تم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير العلاقة لكل وظيفة (مراقب حسابات، وأكاديمي أي عضو هيئة تدريسية) على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته والنتائج ملخصه في الجدول (11):

الجدول (11): إختبار تباين العلاقة بين التدقيق المشترك وقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي

الوظيفة	R		قيمة-p
(مراقب حسابات)	0.524		0.000
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	0.819		0.000
إختبار فرق الإرتباط	قيمة-z	-2.485	0.013

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (11) وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 52.4% لمراقب الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 81.9% للأكاديميين. إختبار فرق الإرتباط بين الأكاديمين ومراقبي الحسابات هو معنوي لأن قيمة-z المحسوبة المطلقة تساوي (2.485) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.013) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تباين في العلاقة بين التدقيق المشترك مع قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يمثل هذا الإختبار تقدير نموذج إنحدار للمتغير المستقل المتمثل بالتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية كمتغير تابع ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (12): تحليل نموذج الإنحدار الخطي البسيط لموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية	معلمات الإنحدار	قيم-t	قيم-F	قيم-p	معامل التحديد
التدقيق المشترك	1.150 0.756	4.722 13.293	176.71	0.000	0.688

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (12) أن التدقيق المشترك يفسر 68.8% من التغيرات الحاصلة في موثوقية معلومات القوائم المالية، في حين كانت قيم-t الخاصة بإختبار معلمات الإنحدار تساوي (4.722 و 13.293) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يدل على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_i = 1.150 + 0.756x_i$$

كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (176.71) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و80) التي بلغت (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

يمثل هذا الإختبار تقدير نموذج إنحدار للمتغير المستقل المتمثل (التدقيق المشترك) على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية كمتغير تابع ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (13): تحليل نموذج الإنحدار الخطي البسيط للتمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية

التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية	معلمات الإنحدار	قيم-t	قيمة-F	قيمة-p	معامل التحديد
التدقيق المشترك	0.440 0.895	2.659 23.864	569.51	0.000	0.877

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن التدقيق المشترك يفسر 87.7% من التغيرات الحاصلة في التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية، في حين كانت قيم-t الخاصة بإختبار معلمات الإنحدار تساوي (2.659 و 23.864) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يدل على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_{1i} = 0.440 + 0.895x_i$$

كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (569.51) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و80) التي بلغت (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

يمثل هذا الإختبار تقدير نموذج إنحدار للمتغير المستقل المتمثل (التدقيق المشترك) على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق كمتغير تابع ونتائج هذا الإختبار تحت مستوى معنوية (0.05) يلخصه الجدول الآتي:

الجدول (14): تحليل نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق

قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق	معلمات الإنحدار	قيم-t	قيمة-F	قيمة-p	معامل التحديد
التدقيق المشترك	0.596 0.868	3.907 24.877	618.87	0.000	0.886

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (14) أن التدقيق المشترك يفسر 88.6% من التغيرات الحاصلة في قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق، في حين كانت قيم-t الخاصة بإختبار معلمات الإنحدار تساوي (3.907 و 24.877) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يدل على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{y}_{2i} = 0.596 + 0.868x_i$$

كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (618.87) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و80) التي بلغت (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

يتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط لكل وظيفة (مراقب حسابات، وأكاديمي أي عضو هيئة تدريسية) على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته على إعتبار أن التدقيق المشترك يمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع (موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية) والنتائج ملخصه في الجدول (15):

الجدول (15): إختبار تباين التأثير للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة

الوظيفة	معاملات الإنحدار		الخطأ المعياري	F	قيمة-p	R^2
(مراقب حسابات)	الثابتة	1.510		28.157	0.000	0.439
	ميل الإنحدار	0.687	0.662			
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	الثابتة	1.019		168.30	0.000	0.800
	ميل الإنحدار	0.775	0.895			
إختبار فرق التأثير	قيمة-t		0.0795		قيمة-p	0.937

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (15) أن التدقيق المشترك يفسر 43.9% من التغيرات الحاصلة في موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي مراقبي الحسابات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (28.157) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و36) التي بلغت (4.15) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك في موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي مراقبي الحسابات. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للمراقب الحسابات هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{im} = 1.510 + 0.687 x_{im}$$

الجدول (15) يبيّن أيضاً أن التدقيق المشترك يفسر 80% من التغيرات الحاصلة في موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي الأكاديميين، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (168.3) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و42) التي بلغت (4.07) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك في موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي الأكاديميين. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للأكاديمي هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{ia} = 1.019 + 0.775 x_{ia}$$

كذلك لدينا إختبار فرق ميل الإنحدار (التأثير) للتدقيق المشترك هو غير معنوي لأن قيمة-t المحسوبة تساوي (0.0795) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجة حرية تساوي (78) التي تساوي (1.99) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.937) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في تأثير التدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة.

تفرعت من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية تبعاً للمسمى الوظيفي .

يتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط لكل وظيفة على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته على إعتبار أن التدقيق المشترك يمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع (التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية) والنتائج ملخصه في الجدول (16):

الجدول (16): إختبار تباين التأثير للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة

الوظيفة	معاملات الإنحدار	الخطأ المعياري	F	قيمة-p	R^2

(مراقب حسابات)	الثابتة	1.484	29.421	0.000	0.450	
	ميل الإنحدار	0.692	0.671			
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	الثابتة	0.804	175.75	0.000	0.807	
	ميل الإنحدار	0.834	0.898			
إختبار فرق التأثير	قيمة-t	0.1267		قيمة-p	0.899	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول (16) أن التدقيق المشترك يفسر 45% من التغيرات الحاصلة في التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي مراقبي الحسابات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (29.421) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و36) التي بلغت (4.15) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي مراقبي الحسابات. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للمراقب الحسابات هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{1im} = 1.484 + 0.692 x_{im}$$

الجدول (16) يبيّن أيضاً أن التدقيق المشترك يفسر 80.7% من التغيرات الحاصلة في التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي الأكاديميين، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (175.75) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و42) التي بلغت (4.07) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية بحسب رأي الأكاديميين. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للأكاديمي هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{1ia} = 0.804 + 0.834 x_{ia}$$

كذلك لدينا إختبار فرق ميل الإنحدار (التأثير) للتدقيق المشترك هو غير معنوي لأن قيمة-t المحسوبة تساوي (0.1267) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجة حرية تساوي (78) التي تساوي (1.99) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.899) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في تأثير التدقيق المشترك على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية حسب الوظيفة.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي.

الفرضية البديلة: يوجد تباين في تأثير التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق تبعاً للمسمى الوظيفي .

يتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط لكل وظيفة على حدى ومن ثم حساب الفرق بينهما وإختبار معنويته على إعتبار أن التدقيق المشترك يمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع (قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق) والنتائج ملخصه في الجدول (17):

الجدول (17): إختبار تباين التأثير للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق حسب الوظيفة

الوظيفة	معاملات الإنحدار		الخطأ المعياري	F	قيمة-p	R^2
(مراقب حسابات)	الثابتة	1.536	0.524	13.646	0.001	0.275
	ميل الإنحدار	0.681				
الأكاديمين (عضو هيئة تدريسية)	الثابتة	1.234	0.819	85.725	0.000	0.671
	ميل الإنحدار	0.715				

إختبار فرق التأثير	قيمة-t	0.035	قيمة-p	0.972

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

من خلال الجدول (17) نلاحظ أن التدقيق المشترك يفسر 27.5% من التغيرات الحاصلة في قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق بحسب رأي مراقبي الحسابات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (13.646) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و36) التي بلغت (4.15) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق بحسب رأي مراقبي الحسابات. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للمراقب الحسابات هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{2im} = 1.536 + 0.681 x_{im}$$

الجدول (17) يبيّن أيضاً أن التدقيق المشترك يفسر 67.1% من التغيرات الحاصلة في قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق بحسب رأي الأكاديميين، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (85.725) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و42) التي بلغت (4.07) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق بحسب رأي الأكاديميين. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط للأكاديمي هو كمايأتي:

$$\hat{y}_{2ia} = 1.234 + 0.715 x_{ia}$$

كذلك لدينا إختبار فرق ميل الإنحدار (التأثير) للتدقيق المشترك هو غير معنوي لأن قيمة-t المحسوبة تساوي (0.035) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجة حرية تساوي (78) التي تساوي (1.99) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي (0.972) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في تأثير التدقيق المشترك على قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق حسب الوظيفة.

4.الاستنتاجات و التوصيات:

1.4: الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم من التحليلات النظرية والعملية لاختبار دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية توصل الباحثون الى الاستنتاجات التالية:

أ- استنتاجات الجانب النظري:

1- هناك آراء أو توجهات مشتركة حول مفهوم التدقيق المشترك، إذ ان جميع الباحثين يركزون على مشاركة اثنين او أكثر من مكاتب او شركات التدقيق في تدقيق القوائم المالية واصدار تقرير تدقيق واحد موقع من قبل هذه المكاتب والشركات التدقيقية المشاركة في العملية مع تحمل مسؤولية مشتركة حول نتائج العملية التدقيقية.

2- ان تطبيق التدقيق المشترك لفحص وتدقيق القوائم المالية إما ان يتم بصورة الزامية او بصورة اختيارية استناداً الى القانون النافذ في الدولة المعنية، كما قد يتم تطبيقها بصورة إلزامية في بعض القطاعات وقد يكون اختياري في قطاعات اخرى.

3- بالرغم من إلزام المصارف الخاصة في العراق واقليم كوردستان من قبل البنك المركزي العراقي بضرورة تطبيق التدقيق المشترك في تدقيق القوائم المالية لا يوجد معيار تدقيقي معين صادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق لتقسيم اعمال المدققين فيما بينهم أثناء تدقيق القوائم المالية وتحديد مسؤولياتهم عن نتائج العملية التدقيقة في ابداء رأيهم الفني المحايد.

ب- استنتاجات الجانب العملي:

من خلال إجراء الدراسة الميدانية اثبتت النتائج مايلي:

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث أثبتت النتائج وجود إرتباط طردي معنوي بين التدقيق المشترك وكل من خاصيتي التمثيل الصادق والقابلية للتحقق.

2- هناك تباين في آراء المستجين (المبحوثين) من مراقبي الحسابات والأكاديمين (عضو الهيئة التدريسية) في الجامعات والمعاهد المبحوثة حول العلاقة بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث أثبتت النتائج وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 66.2% لمراقب الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 89.5% للأكاديميين. وذلك من خلال وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 67.1% لمراقب الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 89.8% للأكاديميين بالنسبة لعلاقة التدقيق المشترك مع التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية، ووجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 52.4% لمراقب الحسابات، مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 81.9% للأكاديميين فيما تخص علاقة التدقيق المشترك وقابلية معلومات القوائم المالية للتحقق.

3- هناك تأثير ذو الدلالة الاحصائية للتدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث أثبتت النتائج وجود تأثير معنوي للتدقيق المشترك على كل من التمثيل الصادق والقابلية معلومات القوائم المالية للتحقق.

4- عدم وجود تباين في آراء المستجين (المبحوثين) من مراقبي الحسابات والأكاديمين (اعضاء الهيئة التدريسية) في الجامعات والمعاهد المبحوثة حول تأثير التدقيق المشترك على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية،، حيث أثبتت النتائج عدم وجود تباين في تأثير التدقيق المشترك على كل من التمثيل الصادق وقابلية معلومات القوائم المالية للتحقق.

2.4: التوصيات:

من أهم التوصيات التي يقدمها البحث هي:

1- تشجيع جميع الشركات العاملة في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص لاسيما الشركات التي تتسم بكبر حجم أعمالها وتعدد وتعقد عملياتها بضرورة تطبيق التدقيق المشترك في تدقيق قوائمها المالية والتوسع فيها لما لذلك من انعكاسات إيجابية على موثوقية القوائم المالية لزيادة احتمالية اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية والتي لم يعد التدقيق الفردي ملائم لها.

2- ضرورة اهتمام الشركات ومكاتب التدقيق بالأيدي العاملة المدربة والمؤهلة على تدقيق القوائم المالية بصورة مشتركة من خلال فتح دورات تدريبية خاصة بهذا النوع من التدقيق، فضلاً عن إهتمامهم بالتخصص المهني لمراقب الحسابات لما له من دور في تحقيق أهداف تطبيق التدقيق المشترك.

3- ضرورة تبنى مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار معيار تدقيقي خاص بالتدقيق المشترك ينظم مهام وإجراءات عملية التدقيق بين الشركات أو مكاتب التدقيق القائمين بتدقيق القوائم المالية وفقاً للتدقيق المشترك بحيث تتناسب مع البيئة العراقية.

4- لضمان تحقيق اهداف التدقيق المشترك على الجهات المختصة ضرورة فرض عقوبات صارمة على الشركات أو مكاتب التدقيق المكلفة بممارسة أعمال التدقيق المشترك في حالة وجود اتفاق فيما بينهم بشكل يؤدي الى عدم الجدوى في تطبيقها ويصبح مجرد عملية صورية لاتفرق عن التدقيق الفردي.

5- ضرورة اهتمام الجهات الأكاديمية المختصة المتمثلة في الجامعات والمعاهد العاملة في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص بإضافة مواضيع جديدة ضمن المناهج الدراسية، منها موضوع التدقيق المشرك لبيان الدور الذي يقدمه هذا النوع من التدقيق مقارنةً بالتدقيق الفردي وذلك لتخريج وتكوين كفاءات جديدة على علم ودراية بهذا الموضوع لضمان مساهمتهم في تطوير مهنة التدقيق في سوق العمل.

5. قائمة المراجع:

1.5: المراجع باللغة العربية:

1.1.5: الكتب:

- الجعارات، خالد جمال، (2008) معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- حلوة حنان، رضوان، (2003) النموذج المحاسبي المعاصر، دار الوائل للطباعة للنشر الطبعة الاولى، 2003.

2.1.5: الدوريات العلمية:

- ابوبكر، زيتو عولا وخضر، (2017)، جرجيس مصطفى وعزت، ريزان صلاح الدين، أثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 1، العدد 33.
- البلداوي، شاكر عبدالكريم وعبدالرحمن (2015)، اثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة بإختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 38، العدد 104.
- الجبوري، عل خلف كاطع،(2017)، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 3.
- داغر، منذر جبار، (2008)، نحو بديل إحصائي مقترح للتقليل من اثر على موثوقية المعلومات المحاسبية- دراسة استطلاعية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 15.
- الوكيل، حسام السعيد، (2020)، أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 24، العدد2.
- طروش، جلال عامر ورمضان، جلال علي، (2021) برنامج المراجعة المشتركة ودورها في زيادة جودة المراجعة الخارجية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 7.
- يوسف، ابوبكر محمد، (2015)، فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 37، العدد 2.
- محمد، احمد سليم، (2018)، علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح -دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 2.
- مشجل، هاني حميد و الغريباوي عمار رحيم عكيلي، (2020)، دورمعايير الابلاغ المالي في التقارير المالية لشركات الاستكشافات النفطية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد مستلات.
- مشتهي، صبري ماهر وعلام، حمدان طلال وطلال، حمدون شكر، (2011)، مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي-دراسة مقارنة على المصارف الاردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس، الجامعة الاردنية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 1.
- متولي، احمد زكي حسين، (2013) قياس اثر المراجعة المشتركة على اسعار الاسهم ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 4، العدد 2.
- النعيمي، باسمة فالح، (2020)، التدقيق المشترك بين صعوبات التطبيق وتحسين أداء التدقيق- دراسة استطلاعية لآراء إدارات المصارف ومراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/العراق، مجلة قەلای زانست العلمية، المجلد 5، العدد 4.
- نعمة، عمال صالح، وجحيل، قاسم لوفان، (2020)، أثر التزام المدقق الداخلي بقواعد السلوك المهني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تحليليه لآراء عينة من المدققين والمحاسبين في المصارف التجارية العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3.
- نشوان، اسكندر محمود حسين، (2017)، الاتجاه نحو التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 100، العدد 23.
- سالم، ناطق جبار، (2021)، اثر استعمال محاسبة استهلاك الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات النسيجية واسط، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 2، العدد 4.
- سلمان، عامر محمد، ومحمد، محمد جاسم، (2018) آلية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الاجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 109.
- العرش، عماد وداخل، عصام حميد ومعلة، جبار دخيل والسعد، فاطمة جاسم، (2021)، أثر تطوير المعيار المحاسبي الدولي(IAS) على جودة المعلومات المحاسبية -دراسة في سوق العراق للاوراق المالية العراقي (قطاع المصارف وشركات الاستثمار المالي)، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13، العدد 2.

3.1.5: الرسائل العلمية والجامعية:

- ابوبكر، زيتو عولا، (2005)، قائمة التدفقات النقدية واهميتها في تكامل نظام المعلومات المحاسبي دراسة تطبيقية في الوحدات الاقتصادية في اقليم كوردستان – العراق، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة صلاح الدين- أربيل، كلية الإدارة والإقتصاد، أربيل.
- ابراهيم، نبيلة سامي، (2018)، اثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الارباح المحاسبية وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية، ماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة.
- لاشين، سهير عبد اللطيف عرابي، (2018)، المراجعة المشتركة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في ولاية الخرطوم، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

- محمد، عثمان عبدالجليل علي، (2021)، أثر المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في ولاية الخرطوم، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- عبدالرحمن، فاطمة أحمد آدم، (2019)، المراجعة المشتركة ودورها في الحد من مخاطر المراجعة - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في السودان، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

2.5: المراجع باللغة الإنكليزية:

5.2.1: Books:

- Kimmel, Paul D. Kimmel, Jerry J. Weygandt, Donald E. Kieso, Barbara Trenholm, Wayne Irvine, (2014), (FINANCIAL ACCOUNTING TOOLS FOR BUSINESS DECISION-MAKING), John Wiley & Sons Canada, Ltd.
- Porter,B.,Simon,J.,Hatherly,D.,(2014), Principles of External Auditing, 4th ed., John Wiley& Sons, Ltd. U.K.

5.2.2: **Periodicals**:

- Abdollahiebli, Fatemeh (2018), "Joint Audit and the Implications of its Use, International Journal of Management and Applied science,Volume-4, Issue-7, July.-2018
- Alesaa, Alyaa Hussein Mohmmed Ali & Al-Laban, Dhyaa Abdulrazaq Abduljabar & AL-Hamzawic, Akram Abbas Rhaif, (2020), Measuring the Reliability of Accounting Information and its role in Rationalising Investment Decisions and Improving the Value of a Company, Volume 14, Issue 4
- AL-Dmour, A. & Abbod, M & Al-Balqa, N. (2018). The Impact of the Quality of Financial Reporting on Non-Financial Business Performance and the Role of Organizations Demographic' Attributes (Type, Size and Experience), Academy of Accounting and Financial Studies Journal , Vol, 22,No. 1.
- .Liana, Gadau (2012)" The Quality increasing of information the financial statements. A Rearrangement of the Qualitative Characteristics, University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue (3)
- Mora, Araceli & Walker, Martin (2015) " The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting" Accounting and Business Research, Vol. 45, No. 5,

(الملحق 1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صلاح الدين – اربيل
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة استبانة

الاخ الكريم الاخت الكريمة: -
تحيـــة طيبة .....

نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم (دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية – دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات وأكاديمي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في محافظة اربيل) راجين الاجابة عن اسئلتها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية

ملاحظة: -
يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك وإذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

الباحثون
أ.م.د. زيتو عولا ابوبكر
م. د. ريزان صلاح الدين عزت
م. د. شهلة عبد الواحد

أولاً: معلومات شخصية: -
1-المسمى الوظيفي: مراقب حسابات ( ) أكاديمي ( )
2-التأهيل العلمي: - دبلوم عالي محاسبة قانونية ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )
3-سنوات الخدمة في المهنة: - 1-5 سنة ( ) 6-10 سنة ( ) 11-15 سنة ( ) 16 -20سنة ( ) اكثر من 21 سنة ( )
ثانياً: محاور الاستبيان: -

المحور الاول. التدقيق المشترك:						
	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
.1	يؤدي التدقيق المشترك الى زيادة وتنمية الامكانية المهنية للمدقق مقارنة بالتدقيق الفردي من خلال تنويع وتبادل المعلومات والخبرات بين القائمين بعملية التدقيق.					
.2	يساعد التدقيق المشترك على التخطيط والتنسيق اللازم بين المدققين لإجراء عملية تدقيق القوائم المالية بكفاءة وفاعلية عالية مقارنة بالتدقيق الفردي.					
.3	الامكانية المهنية وزيادة خبرات المدقق في التدقيق المشترك يساعد على بذل العناية المهنية في تحديد					

	الاخطاء والتحريفات مقارنة بالتدقيق الفردي.					
.4	يساعد التدقيق المشترك على الدقة في اختيار ادلة اثبات قوية لتحقيق جودة عملية التدقيق.					
.5	التدقيق المشترك يقلل من الخلافات مع ادارات الشركات بشأن ابداء الرأي حول القوائم المالية.					
.6	يساعد التدقيق المشترك في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي لتحسين جودة العملية التدقيقية.					
.7	يؤثر التخصص القطاعي للمدقق في التدقيق المشترك على جودة عملية التدقيق					

المحور الثاني: موثوقية القوائم المالية:

أولاً: التمثيل الصادق لمعلومات القوائم المالية:

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
.1	يساعد التدقيق المشترك على توفير معلومات متكاملة وضرورية في القوائم المالية من خلال تقليل حالات الغموض وعدم التأكد في هذه القوائم.					
.2	يساعد التدقيق المشترك على الوصف الكامل للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وذلك لتمثيل معلومات هذه القوائم تمثيلاً صادقاً.					
.3	يساعد التدقيق المشترك على تقديم وعرض معلومات القوائم المالية بشكل متوازن لأصحاب المصالح					
.4	يساعد التدقيق المشترك على تحديد مدى توفر الحيادية في القياس المحاسبي والابتعاد عن الغايات الادارية واحكامها الذاتية					
.5	ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تساعد على توفير معلومات القوائم المالية بصورة محايدة.					
.6	ان الاعتماد على التدقيق المشترك في تدقيق معلومات القوائم المالية تعزز من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية بخلوها من الاخطاء المحاسبية وتمثيل الاحداث الاقتصادية بصدق.					
.7	تكوين رأي مجموعة من المدققين الخارجيين لشركات (مكاتب) تدقيق مختلفة وتدوينها في تقرير واحد يساعد على الحد من تقديم معلومات وهمية في القوائم المالية					

ثانياً: قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للتحقق:

	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
.1	ابداء رأي فني مشترك حول القوائم المالية في تقرير مراقب الحسابات من قبل عدة جهات محايدة تعزز من درجة الثقة بالمعلومات الواردة فيها بحيث تساهم في تحسين خاصية القابلية للتحقق.					
.2	يساعد التدقيق المشترك على الحد من تواطؤ مراقبي الحسابات مع عملائهم في التلاعب بمعلومات القوائم المالية وبالتالي عدم تمثيل معلومات صادقة قابلة للتحقق من قبل جهات اخرى					
.3	يساعد التدقيق المشترك على التزام الشركات المدققة بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية لتعزيز قابلية معلومات القوائم المالية للتحقق.					
.4	يساعد التدقيق المشترك على التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مالية.					
.5	ان فحص معلومات القوائم المالية المرحلية من خلال التدقيق المشترك يمكن التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مرحلية وبالتالي القوائم المالية السنوية.					
.6	يساعد التدقيق المشترك على توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة لسهولة التحقق من مصداقيتها					
.7	يساعد التخصص القطاعي للمدقق في التدقيق المشترك على تحقيق خاصية القابلية للتحقق					

إذا كانت لديكم اية ملاحظات او آراء يرجى تدوينها ادناه: - .....

الملحق (2)

اسماء الخبراء والمحكمين لصدق الاستبانة وصلاحيتها

ت	أسماء المحكم	اللقب العلمي	التخصص	جهة العمل
-1	[د. طه حسين علي	أستاذ	الاحصاء	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-2	د. غازي عثمان محمود	أستاذ	المحاسبة	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-3	د. صالح ابراهيم الشعباني	أستاذ مساعد	المحاسبة	معهد التقني نينوى / جامعة التقنية الشمالية
-4	د. احمد محمد خليل	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-5	د.فيان سليمان الصالحي	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة كوية- فاكلتي الإدارة والاقتصاد
-6	د. عدنان نادر حمد	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
-7	د. نسيم يوسف حنا	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
-8	د. خالد عبد الحميد عبد المجيد	أستاذ مساعد	المالية والمصرفية	جامعة نولج - كلية العلوم الادارية والمالية
-9	م. وريا برهان احمد	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
10	م.جرجيس مصطفى خضر	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
11	م.جيوار احمد سالار	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
12	م. شيرزاد احمد مصطفى	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد

الملحق (3)

قائمة بأسماء الجامعات والمعاهد

ت	اسم الجامعة	الكلية (فاكلتي) او المعهد	القسم
-1	جامعة صلاح الدين	كلية الادارة والاقتصاد	قسم المحاسبة
-2	جامعة سوران	فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة	قسم المحاسبة

-3	جامعة كوية	فاكلتي العلوم الانسانية والاجتماعية-	قسم الادارة والمحاسبة
-4	جامعة بولتكنيك اربيل	الكلية التقنية الادارية	قسم المحاسبة
-5	جامعة بولتكنيك اربيل	كلية تقنية سوران	قسم المحاسبة
-6	جامعة نولج	كلية العلوم الادارية والمالية	قسم المحاسبة
-7	جامعة جيهان	كلية العلوم الادارية والمالية	قسم المحاسبة
-8	جامعة اللبنانية الفرنسية	كلية الادارة والاقتصاد	قسم المحاسبة والمالية.
-9	جامعة بيان	كلية الاعمال والاقتصاد	قسم المحاسبة
-10	جامعة بولتكنيك اربيل	المعهد التقني الاداري اربيل	قسم المحاسبة
-11		معهد نوبل الخاص	قسم المحاسبة
-12		معهد بايتخت التقني الخاص	قسم المحاسبة
-13		معهد گه شه التقني الخاص	قسم المحاسبة

ڕۆڵی وردبینی هاوبەش لە زیادکردنی متمانەپێکردنی لیستە داراییەکان

لێکۆڵینەوەیەکی شیکاریە لە سەر ڕای نمونەیەك لە چاودێری ژمێرکاری وماموستایانی ژمێریاری لە زانکۆ و پەیمانگا حکومی و تایبەتەکانی پارێزگای هەولێر

زیتو عولا ابوبکر

بەشی ژمێریاری -کۆلێژی بەڕێوبردن و ئابوری/زانکۆی سەلاحەدین -هەولێر

بەشی ژمێریاری -کۆلێژی زانستەکانی کارگێری و دارایی/زانکۆی نۆلج

zaito.abubakr@su.edu.krd

ڕێزان صلاح الدین عزت

بەشی ژمێریاری -کۆلێژی بەڕێوبردن و ئابوری/زانکۆی سەلاحەدین -هەولێر

بەشی ژمێریاری -کۆلێژی زانستەکانی کارگێری و دارایی/زانکۆی نۆلج

rezan.azzat@su.edu.krd

شهله عبدالواحد حمد

بەشی ژمێریاری -کۆلێژی بەڕێوبردن و ئابوری/زانکۆی سەلاحەدین -هەولێر

shahla.hamad@su.edu.krd

پوختە

ئامانجی ئەم توێژینەوە بریتیە لە خستنەڕووی چوارچێوەی گشتی وردبینی هاوبەش و متمانەپێکردنی لیستە داراییەکان و شیکردنەوەی پەیوەندی و کاریگەرییەکانی نێوان وردبینی هاوبەش و زیادکردنی متمانەپێکردن بە لیستە داراییەکان، هەروەها پیشاندانی ناتەبایی لە پەیوەندی و کاریگەری نێوانیان بە گوێرەی ڕای چاودێری ژمێرکاری وماموستایانی ژمێریاری. وە بۆ گەیشتن بە ئامانجی توێژینەوەکە پرسیارنامەیەک دابەشکرا بەسەر نمونەیەک کە پێک هاتووە لە (82) کەس لە چاودێری ژمێرکاری و ماموستایانی زانکۆ و پەیمانگا حکومی و ئەهلییەکان لە پارێزگای هەولێر. وە بۆ شیکردنەوەی داتاکان بە مەبەستی گەیشتن بە ئەنجامی ئەم توێژینەوەیە هەردوو بەرنامەی ئاماری (SPSS) و بەرنامەی ئاماری EasyFit بەکارهێنراون. لە ئەنجامی شیکردنەوەی داتاکانیش توێژینەوەکە گەیشتە کۆمەڵێک دەرەنجام دیارترینیان بریتیە لە بوونی (پەیوەندی) و (کاریگەری) لە نێوان وردبینی هاوبەش زیاتر متمانەپێکردنی لیستە داراییەکان، هەروەها ئەنجامەکان سەلماندیان کە جیاوازی لە بۆچوونەکانی نێوان چاودێری ژمێرکاری و ماموستایانی زانکۆ هەیە سەبارەت بە پەیوەندی نێوان وردبینی هاوبەش و زیاتر متمانەپێکردنی لیستە داراییەکان، لەهەمان کاتدا ئەم توێژینەوەیە ئەوەی سەلماند کە هیچ جیاوازیەک نیە لە کاریگەری وردبینی هاوبەش لەسەر زیادکردنی متمانەپێکردن بە لیستە داراییەکان بە گوێرەی ڕای چاودێری ژمێرکاری و ماموستایانی زانکۆ. لە کۆتاییدا توێژینەوەکە چەند ڕاسپاردەیەکی خستەڕو کە گرنگترینیان بریتیە لە هاندانی سەرجەم کۆمپانیاکان لە عێراق و هەرێمی کوردستان بە تایبەتی ئەو کۆمپانیایانەی کە قەبارەی کارەکانیان گەورەیەو لقی زۆریان هەیەو کارەکانیان ئاڵۆزە بۆ پەیرەوکردنی وردبینی هاوبەش لە وردبینیکردنی لیستە داراییەکانیان بەهۆی ئەم کاردانەوە ئەرێنییەی ئەم جۆرە ووردبینیە هەیەتی لەسەر زیاتر متمانەپێکردنی ئەم لیستە داراییانە.

وشە سەرەکیەکان: وردبینی هاوبەش، لیستە داراییەکان، متمانەپێکراوی لیستە داراییەکان.

The Role of Joint Audit in Increasing the Reliability of Financial Statements

An analytical study of the opinions of a sample of auditors and accounting academics in universities and institutes in the Erbil governorate

Zaito Awla Abubakr
Department of Accounting, College of Administrative & Economics
Salahaddin University
Department of Accounting, College of Administration & Financial Sciences
Knowledge University- Iraq
zaito.abubakr@su.edu.krd

Rezan Salahaddin Azzat
Department of Accounting, College of Administrative & Economics
Salahaddin University
Department of Accounting, College of Administration & Financial Sciences
Knowledge University- Iraq
rezan.azzat@su.edu.krd

Shahla Abdulwahed Hamad
Department of Accounting, College of Administrative & Economics, Salahaddin University-Erbil
shahla.hamad@su.edu.krd

Abstract

The research aims to present the general framework of the joint audit and the reliability of the financial statement. It studies and analyzes the relationship as well as the impact between the joint audit and increasing the reliability of the financial statements, moreover; to show the discrepancy in the relationship and the impact between the two variables according to the job title so as to achieve the goal of the research.

A questionnaire was distributed to a sample of 82 persons, members of the auditors, professors of universities, governmental and private institutes located in the Erbil governorate.

The results were analyzed by both the statistical program (SPSS) and the statistical program EasyFit. The research reached to a set of conclusions, most notably the existence of relationship and effect of the joint audit on the reliability of the information contained in the financial statements. The results also proved that there is a difference in opinions about the relationship between joint auditing and increasing the reliability of the financial statements, with no discrepancy in the impact of joint auditing on increasing the reliability of the financial statements according to the job title.

The research presented some recommendations, the most important of which is to encourage all companies operating in Iraq in general and the Kurdistan Region in particular, especially companies that are characterized by the large size of their business and the companies having multiplicity or complexity in their operations, the necessity to apply joint audit in auditing their financial statements because of this positive reaction on the reliability of the financial statements.

Keywords: joint audit, financial statements, reliability of financial statements